الأمم المتحدة

A/C.4/57/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
4 April 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند .....(جنوب أفريقيا)

وتلته: السيدة فيرايري (نائب الرئيس) ..... (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي الالتماسات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

* قررت اللجنة أن تنظر في هذه البنود مع بعضها البعض.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61769 (A)

البند ٨٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨١ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٨٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي الالتماسات

قضية جبل طارق (A/C.4/57/2 و A/C.4/57/L.4)

١ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد كاروانا (كبير وزراء جبل طارق) مكانا إلى طاولة المتكلمين.

٢ - **السيد كاروانا** (كبير وزراء جبل طارق) أشار إلى مشروع قرار اللجنة (A/C.4/57/L.4) الذي يحث إسبانيا والمملكة المتحدة على متابعة مفاوضاتهما الهادفة إلى ''التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق''. وتساءل قائلا، هل تراعي ''روح الميثاق'' التي طبقت على جبل طارق تطلعات الشعب في جبل طارق، أو أنها تعطي إسبانيا الحق في إعادة الحدود الأوروبية إلى ما كانت عليها عام ١٧٠٤؟ لقد أشار وزير الخارجية الإسباني الجديد إلى مبدأ سلامة الأراضي خلال المناقشة العامة للجمعية المنعقدة في جلسة عامة، لكن لا يجوز الدمج بين مسألتي إنهاء الاستعمار وسلامة الأراضي. إن الحجج التي تسوقها إسبانيا تأييدا لسيادتها ليس لها أساس؛ وربما هذا هو السبب الذي يدعو كلا من إسبانيا والمملكة المتحدة إلى رفض طلب جبل طارق إحالة هذه القضايا إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى في هذا الصدد.

٣ - وتابع قائلا، إن التفاعل بين مبدأ السلامة الإقليمية وحق تقرير المصير موضّح تماما في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، سواء في الديباجة أو في الباب المعنون ''مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب'' (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (٢٥)) الذي ينص على أنه لا يجوز المساس بالسلامة الإقليمية حين يكون لدولة عضو ''حكومة تمثل كل الشعب الذي ينتمي للإقليم''. وبما أن جبل طارق لا يشكل حاليا جزءا من إسبانيا ولا كان جزءا منها منذ ١٧٠٤، فإن هذا المعيار لا ينطبق. والغرض الوحيد من هذا الإجراء، بشكل واضح، هو الحيلولة دون تفكك الدول ذات السيادة بتشكيلها الحالي. كما أن إسبانيا بعملها هذا تسيء تطبيق هذا المبدأ بغرض حرمان شعب جبل طارق من حقه في تقرير المصير. وإذا لم تعطِه إسبانيا والمملكة المتحدة الفرصة للدفاع عن حقوقه أمام محكمة دولية، فإن شعب جبل طارق سيواصل كفاحه السياسي.

٤ - واستطرت يقول إن هناك ثلاثة منطلقات أساسية في منطق إسبانيا: إن شعب جبل طارق ليس شعبا ''أصليا'' وبالتالي ليس له حق في تقرير المصير؛ حيث يعد جبل طارق جيبا محصورا؛ ومن أحكام اتفاقية اوتريخت لسنة ١٧١٣ ما يحجب عن الحق في إنهاء الاستعمار من جبل طارق بأي وسيلة سوى الاندماج في إسبانيا. لكن شعب جبل طارق يعيش في هذا الإقليم منذ عام ١٧٠٤، دون أن ننسى أن نصف مستعمرات العالم (بما فيها المستعمرات الإسبانية) قد أُنهي الاستعمار عنها ولصالح أحفاد السلطات الاستعمارية من السكان غير الأصليين دفاعا عن مصلحتهم، إضافة إلى أنه لا توجد أية فقرة خاصة تحرم الجيوب المعزولة من حق تقرير المصير. كما أن اتفاقية اوتريخت لا تشير إلى الاستعمار أو إلى إنهاء الاستعمار، وفي كل حال فلم تدّع بريطانيا العظمى أن جبل طارق هو مستعمرة من مستعمراتها إلاّ بعد ١٢٦ عاما من التوقيع على الاتفاقية. وهكذا فإن إسبانيا تسيء استخدام معاهدة اوتريخت في محاولة منها لإلغاء التمييز بين مبدأ إنهاء الاستعمار ومبدأ السيادة.

٥ - واستدرك قائلا، إن منظمة الأمم المتحدة ما زالت مع ذلك تؤيد إسبانيا والمملكة المتحدة في المقررات السنوية التي تتخذها بتوافق الآراء. وإن شعب جبل طارق ليحث اللجنة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى؛ ثم تعديل مشروع مقرر اللجنة من أجل منح شعب جبل طارق صوتا متساويا ومستقلا في هذا الحوار؛ والتأكيد على منح الأولوية لتطلعات شعب جبل طارق وعلى مبدأ تقرير المصير.

٦ - وأوضح أنه رفض في الواقع دعوة للمشاركة في مفاوضات بريطانية إسبانية ثنائية استؤنفت في العام الماضي في إطار ما يسمى باتفاق بروكسل، لعلمه أن رأيه ما كان سيعامل على قدم المساواة مع بقية الأطراف، وأنه لم يكن ليحصل على أي ضمانات بشأن عدم استبعاده من أي اتفاقات يتم التوصل إليها بين المملكة المتحدة وإسبانيا، اللتين كانتا ستستغلان وجوده لاستكمال تفاصيل الاتفاق بشأن السيادة المشتركة بعد أن اتخذتا بخصوصه قرارا مسبقا منذ البداية.

٧ - وأشار إلى أنه برغم مظاهرة حاشدة نظمها سكان جبل طارق في ١٨ آذار/مارس لمناشدة الحكومة البريطانية عدم تقديم تنازلات من حيث المبدأ لإسبانيا، وموافقة برلمان جبل طارق بالإجماع في ٢٥ آذار/مارس على قرار بهذا الشأن، ذكر جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة رسميا أمام البرلمان البريطاني أن المملكة المتحدة وإسبانيا متفقتان إلى حد كبير على مبادئ كثيرة لتسوية تتعلق بالسيادة المشتركة، وهو ما يوازي خيانة وانتهاكا لحق شعب جبل طارق في تقرير المصير ولروح ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبرغم أن وزير الخارجية البريطاني زعم أن شيئا لن يُنفذ بدون موافقة شعب جبل طارق إلا أن كون المملكة المتحدة أعطت لنفسها الحق في إبرام مثل هذا الاتفاق أمر يعد في حد ذاته انتهاكا للحقوق السياسية لهذا الشعب، لا سيما حقه في تقرير المصير. وحتى لو رفض شعب جبل طارق اتفاق السيادة المشتركة فسيظل هذا الاتفاق مع ذلك ساريا بين المملكة المتحدة وإسبانيا كما أن المملكة المتحدة على أي حال لن تطرح المسألة للاستفتاء إلا بعد مرور عدة أعوام. ومن ثم يدين شعب جبل طارق بيان السيد سترو إدانة تامة.

٨ - وأضاف قائلا إن رد حكومة جبل طارق على ذلك كان الدعوة إلى إجراء استفتاء خاص بها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ يكفل منح شعب جبل طارق فرصة مبكرة ووقتا كافيا للتعبير عن آرائه بشأن مسألة السيادة المشتركة. ونوه بأن الاستفتاء سيخضع لرقابة العديد من المراقبين الدوليين المستقلين ومن ثم فهو يدعو اللجنة، وكذلك اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ومكتب الأمين العام إلى تعيين مراقبين من جانبهم.

٩ - وخلص إلى القول بأن الحكومتين الإسبانية والبريطانية أدانتا استفتاء جبل طارق ووصفتاه بأنه محاولة للتدخل في التطور الناجح لمفاوضاتهما، وأنه مضيعة للمال وعرقلة للديمقراطية وخداع لشعب جبل طارق. وقد قوبل رد فعل الحكومة البريطانية بالاستنكار من جانب سائر قطاعات المجتمع البريطاني بما في ذلك الأحزاب السياسية والصحافة ونقابات العمال ودوائر الأعمال والجمهور. ثم أعرب عن أمله في أن يعكس مشروع المقرر المقدم من اللجنة موقف جبل طارق، وخاصة فيما يتعلق بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

١٠ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): قال إنه يرغب في الحصول على رأي قانوني لتوضيح ما إذا كانت القضية هي قضية إنهاء استعمار أو قضية سيادة، ومن ثمّ إذا كانت اللجنة مخوّلة باتخاذ إجراءات بهذا الخصوص. وأشار في هذا السياق إلى أن الدولة القائمة بالإدارة قد منعت اللجنة الخاصة المعنية

بإنهاء الاستعمار من إجراء دراسة طالب بها شعب غوام. ويبدو أن منظمة الأمم المتحدة لن تتصرّف بدون موافقة الدولة القائمة بالإدارة، وبالتالي لن تزور إقليما ما لإجراء دراسة بناء على طلب شعبه وحكومته المنتخبة وحدهما.

١١ - **السيد هنتلي** (سانت لوسيا): سأل عما إذا كان يتعين على حكومة جبل طارق الحصول على موافقة المملكة المتحدة من أجل تنظيم انتخابات عامة، وعما إذا كانت الحكومة البريطانية ستعترف بنتائج هذه الانتخابات.

١٢ - **السيد كروانا** (كبير وزراء جبل طارق): ردّ قائلا، إن الانتخابات البرلمانية ينظمها القانون التشريعي وبالتالي لا حاجة للحصول على إذن من الحكومة البريطانية التي لا دور لها على الإطلاق في العملية الانتخابية، حيث تستطيع حكومته أن تحل البرلمان وأن تدعو لتنظيم انتخابات أو أن تنظم استفتاء دون إذن بريطانيا. ولقد أشارت كلتا الحكومتين البريطانية والإسبانية إلى أنهما لن تقرا بنتائج الاستفتاء، الذي سيراقبه العديد من أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم في المملكة المتحدة، وممثلون عن الرابطة البرلمانية للكمنولث وغيرهم من الهيئات الدولية المرموقة.

١٣ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): تساءل عما إذا لم يحن الأوان لحذف إقليم جبل طارق من قوائم إنهاء الاستعمار التي تحتفظ بها اللجنة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إذ أن هذا الإقليم، فيما يتصل بكافة النوايا والأهداف، هو بالفعل دولة متمتعة بالحكم الذاتي، اكتملت لها جمعيتها الإقليمية وسلطة تنظيم الانتخابات أو الاستفتاءات.

١٤ - **السيد كروانا** (كبير وزراء جبل طارق): في ردّه على أسئلة الوفود، قال إنه بالرغم من أن حكومته تمارس الوظائف التنفيذية والتشريعية باستقلال ذاتي تام، إلاّ أنها تقوم بذلك في إطار دستور استعماري. ولهذا السبب بالضبط تسعى حكومته، إضافة إلى الحذف من قائمة إنهاء الاستعمار، إلى الشروع بإصلاح وتحديث الدستور والحصول على وضع دولة تتمتع بحكم ذاتي كامل دون أن يتوقف الأمر على نتائج مفاوضات ثنائية بشأن السيادة.

١٥ - **السيد تانو – بوتشواي** (كوت ديفوار): شدد على الوضع الفريد حقا لجبل طارق. وأنه رغم تطوره السياسي المتقدم للغاية وحقيقة عدم التوصل إلى حل لقضية السيادة، فالمسألة الجوهرية والكامنة هي إنهاء الاستعمار، ولهذا السبب وضع هذا الإقليم على رأس القائمة. وما أن يتم التوصل إلى حل لمسألة السيادة حتى يتم الانتقال حتما إلى مسألة إنهاء الاستعمار.

١٦ - انسحب السيد كروانا.

١٧ - بناء دعوة من الرئيس اتخذ السيد بوسانو (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق) مكانه إلى طاولة المتكلمين.

١٨ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق): قال إن وزير خارجية إسبانيا المعيّن أخيرا أشار أمام الجمعية العامة إلى أن سبتة ومليلة هما ممتلكات إسبانية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن السكان لا يملكون الحق في تقرير المصير المنصوص عنه في القانون الدولي، لأن المسألة هي مجرد نزاع إقليمي بين دولتين عضوين في منظمة الأمم المتحدة، ويمكن إيجاد حل لها فقط عن طريق المفاوضات. أما قضية جبل طارق فهي قضية مختلفة بطبيعتها، لأنها مستعمرة ويمكن إنهاء الاستعمار عنها من خلال ممارسة حق تقرير المصير وحده. مع ذلك فقد صرح وزير الخارجية أن إنهاء الاستعمار ينبغي أن ينفذ من خلال تطبيق ما يسمى مبدأ السلامة الإقليمية، مما يؤول إلى حرمان شعب جبل طارق من هذا الحق.

١٩ - وتابع قائلا إن هيئات الأمم المتحدة لا يحق لها أن تقرر بصورة انتقائية تطبيق صكوك المنظمة في مجال إنهاء

الاستعمار. كما أن جميع الخبراء الدوليين توصلوا إلى أن حق تقرير المصير لجبل طارق أمر لا نقاش فيه. كما إن العديد من الدول الأعضاء كانت في السابق مستعمرات وقد أدى غزوها بواسطة قوة استعمارية إلى تدمير السلامة الإقليمية لدول ذات سيادة.

٢٠ - واستطرد قائلا، إن المملكة المتحدة وإسبانيا، في إطار استئناف مفاوضاتهما، تعملان على وضع اتفاق بشأن تقاسم السيادة على جبل طارق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اقترحت المعارضة تنظيم استفتاء بشأن هذه المسألة من أجل تحديد إما قبول تلك الخطة أو متابعة خيار إنهاء الاستعمار على أساس دستور جديد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اعتمد البرلمان بالإجماع نص مشروع الدستور، وفي آذار/مارس اتخذ قرارا بإحاطة المملكة المتحدة علما بأنه يعارض أي اتفاق إسباني بريطاني يتضمن تقديم تنازلات إلى إسبانيا. وفي تموز/يوليه، صرح وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم أن اتفاقا عريضا قد تم التوصل إليه مع إسبانيا فيما يتعلق بتقاسم السيادة. ومع ذلك، فطبقا للفقرة ٥ من القرار ١١٨/٣٥ للجمعية العامة، يتعين على اللجنة أن تستبعد استبعادا تاما أي اتفاق معقود مع سلطة استعمارية يؤدي إلى حرمان الشعوب الخاضعة للاستعمار من الحق غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها.

٢١ - ومضى يقول، إنه سيجري تنظيم استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لاعتماد خطة المملكة المتحدة أو رفضها، وستناضل المعارضة من أجل رفضها. وقد ذكرت المملكة المتحدة أنها سوف تتجاهل نتائج الاستفتاء. مع ذلك فإن الحجج التي ساقتها المملكة المتحدة في عام ١٩٦٧ للاعتراض على القرار الذي رفضت اللجنة بموجبه الإقرار نتائج استفتاء عام ١٩٦٧ والتي، وفقا لإسبانيا، أرست مبدأ السلامة الإقليمية، تتمتع بوزن أكبر لدى تطبيقها على الدولة الاستعمارية، التي طُلب منها طبقا لأحكام الميثاق احترام رغبات الشعب المستعمَر والالتزام بها. وكانت المملكة المتحدة قد شكت في ذلك الوقت من أن أي قرار يبدو وكأنه يدين مراعاة رغبات شعب مستعمَر سيكون قرارا لا سابقه له في اللجنة الرابعة، وسيكون من الأمور الشائنة تقرير مصير شعب جبل طارق في غيابه وضد الرغبات التي أعرب عنها على نحو ما يطالب به القرار.

٢٢ - واختتم كلامه قائلا، إن اللجنة ستؤيد فيما يبدو مفاوضات بروكسل، لكن ذلك لا يمنع شعب جبل طارق من متابعة تطلعاته المشروعة لإنهاء الاستعمار؛ ولن يقبل أبدا بالمساومة على حقه في تقرير المصير ولن يتخلى عنه قط. فليس النزاع المتعلق بمسألة جبل طارق نزاعا بين المملكة المتحدة وإسبانيا، لكنه نزاع بين شعب جبل طارق والمملكة المتحدة، لأن هذه الأخيرة لم تحترم الالتزامات التي ينص عليها الميثاق بإنهاء الاستعمار في جبل طارق. كما أن اللجنة تخل بالتزاماتها حين تؤيد تأييدا ضمنيا دولتين استعماريتين تتآمران على حرمان شعب جبل طارق من حقوقه.

٢٣ - انسحب السيد بوسانو.

مسألة غوام (A/57/23 (الجزء ٣)، الفصل ١٣ (و) باء - سادسا)

٢٤ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد بتيس (مكتب حاكم غوام) مكانه إلى طاولة المتكلمين.

٢٥ - **السيد بيتيس** (مكتب حاكم غوام): قال إن النُهج الجديدة التي استخدمتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خلال السنتين الماضيتين بغية الحصول على مشاركة الدول القائمة بالإدارة ينبغي أن تكفل التعجيل بالمعدل البطئ لإنهاء استعمار الأقاليم المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. ويجب أن تشارك الدول القائمة بالإدارة وكذلك شعوب هذه الأقاليم بنشاط في الحوار مع اللجنة الخاصة بشأن القضايا المطروحة.

٢٦ - ومضى قائلا، إن حكومة غوام تؤيد نص مشروع القرار بشأن غوام المعروض على اللجنة الرابعة (A/57/23 (الجزء ٣)، الفصل ١٣ (و) باء - سادسا). وهو يعكس واقع أن الدولة القائمة بالإدارة لا تبذل جهدها لمعالجة قضايا عديدة يثيرها الاستفتاء الشعبي، بما فيها أثر سياسات الهجرة التي تتبعها هذه الدولة على وضع شعب شامورو الأصلي على أراضيه، وحقيقة أنها تواصل رفض أو تجاهل جميع خيارات إنهاء الاستعمار التي اقترحتها غوام نفسها. أما الصياغة الجديدة لمشروع القرار فهي تلاحظ تزايد الفقر في غوام، مما يشكل أحد الآثار الوخيمة للسياسة الاستعمارية الراهنة للولايات المتحدة. وبالإجمال، يعكس نص القرار بدقة التزامات الدولة القائمة بالإدارة تجاه غوام. ورغم أن غوام لا تتوقع أن ينجم عن القرار الإجراء المطلوب دفعة واحدة، لكنه على الأقل يركز الانتباه من جديد على قضية إنهاء الاستعمار غير المنجزة. كما أن الانتهاك المستمر لحقوق عدد محدود نسبيا من الأهالي الموزعين على عدد من جزر المحيط الهادئ أو البحر الكاريبي يشكل شاغلا دوليا لا يقل في أهميته عن المسائل الأكثر تعقيدا المتعلقة بالسلام والأمن.

٢٧ - وأوضح أن مسؤولية المجتمع الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان للشعوب المستعمرة واضحة ومتأصلة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها. كما أن ضعف النمو الناجم عن العبودية المفروضة من جانب إدارة خارجية ولا ديمقراطية هو ثمن فادح يتجاوز الاحتمال. وبطبيعة الحال فالدول القائمة بالإدارة لا يروقها سماع الإشارة إلى العبودية أو الاستغلال كانتهاكات لحقوق الإنسان، رغم أن هذه العبارات تكتسي طابعا حقيقيا بالنسبة لمن يعيش في إحدى المستعمرات. وفي غوام، يحّد من أنشطة الحكومة الحواجز التي فرضتها الدولة القائمة بالإدارة. وفي السابق اقترحت غوام على منظمة الأمم المتحدة دراسة إمكانية إنشاء آلية تسمح للحكومات التي تدير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحصول من محكمة العدل الدولية على توجيهات تتعلق بحقوقها؛ وهذا النهج سيساعد على توضيح حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف خلال مرحلة الانتقال من الاستعمار الراهن إلى الحكم الذاتي. كما اقترحت غوام آلية لممارسة حقها في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، والعائق الوحيد هو عدم التزام الدولة القائمة بالإدارة بهذه الآلية من خلال تفكيك آلياتها الإدارية الخارجية. في حين تؤيد حكومته جهود اللجنة الخاصة الرامية إلى تنظيم المفاوضات بمشاركة جميع الأطراف المعنية، كما ترحب بزيارة بعثة توفدها هذه اللجنة.

٢٨ - **السيد تانو - بوتشواي** (كوت ديفوار): قال إن مسألة غوام هي إحدى أعقد المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة. كما أن السيد بيتيس أشار إلى بعض أوجه الاستعمار التي يفضل البعض نسيانها؛ ومع ذلك فالاستعمار حقيقة واقعة. وهو يريد معرفة ما إذا كانت تجري مفاوضات بين الدولة القائمة بالإدارة وممثلين عن الإقليم في إطار كونغرس الولايات المتحدة والمرحلة التي بلغتها هذه المفاوضات.

٢٩ - **السيد بيتيس** (غوام): قال إنه لا توجد حاليا أية مفاوضات بشأن وضع غوام. وإن قانون كومنولث غوام قد جرى النظر فيه من جانب كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، أوصى مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الإدارة باستئناف المفاوضات مع غوام، لكن ذلك لم يحدث. وتدور حاليا مفاوضات بشأن ساموا الأمريكية التي يبدو أنها تحظى بالأولوية رغم أن غوام تسعى إلى تعديل وضعها منذ أكثر من عشر سنوات.

٣٠ - **السيد هنتلي** (سانت لوسيا): سأل عن سبب تأجيل الاستفتاء الذي كانت سلطات غوام تزمع تنظيمه لمعرفة رأي الأهالي فيما يتعلق بالخيارات التي يريدون متابعتها.

٣١ - **السيد بيتيس** (غوام): قال إن هناك عملية قانونية جارية لتنظيم اقتراع لشعب شامورو في غوام بشأن الوضع السياسي الذي يفضله. وتتضمن هذه العملية تسجيل المقترعين بإشراف اللجنة الانتخابية في غوام؛ ورغم ذلك فقد خاضت اللجنة دعوى قضائية لم تتمّ تسويتها إلاّ مؤخرا من قبل المحكمة العليا في غوام. بالتالي لم تتمّ عملية التسجيل ولن يجري تنظيم أي استفتاء عام خلال سنة ٢٠٠٢.

٣٢ - انسحب السيد بيتيس.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/57/23 (Part II) chaps.VI, IX-XI, A/57/23 (Part II/Add.1), A/57/23 (Part III), chap. XIII (D-F, H) and A/57/206; A/C.4/57/L.2 and L.4; Aide mémoire 1/02; A/AC.109/2002/CRP.2)

البند ٨٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/23 (Part II), chap. A/57/23 (Part III), chap. XIII (A) VIII, و A/57/74)

البند ٨١ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/23 (Part II), chap. V، A/57/23 (Part III)، و chap. XIII (B))

البند ٨٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة (تابع) (A/57/23 (Part II), chap. VII، A/57/23 (Part III), chap. XIII (C) و A/57/73 و A/C.4/57/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/57/3)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/57/90 و Add.1؛ A/C.4/57/L.3)

٣٣ - **السيد مونغارا - موسوتسي** (غابون): قال إن بوسع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا) أن يعتزا بإسهاماتهما في إنهاء الاستعمار. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، يجب الإقرار بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، جيمس بيكر، وكذلك بجهود المملكة المغربية، في السعي نحو إيجاد حل عادل ونهائي للصراع. ورغم أن الخيارات الأربعة التي اقترحها الأمين العام لم تحرز توافقا في الآراء، يتعيّن استمرار الجهود لإيجاد حل سياسي.

٣٤ - **السيد أوش** (كمبوديا): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال، إنه برغم من أن أكثر من ٨٠ مليون شخص حصلوا على الاستقلال منذ أن اعتمدت منظمة الأمم المتحدة الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، فلا يزال هناك ١٦ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ويواصل السعي لتحديد مستقبله السياسي.

٣٥ - وفيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تضطلع به الدول القائمة بالإدارة في إنهاء الاستعمار، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدر المساهمة الإيجابية للغاية التي قدمتها نيوزيلندا في حالة توكيلاو. كما أن الشراكة بين هذا البلد واللجنة الخاصة تشكل نموذجا رائعا لبقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا بد من الثناء بحق على خطة اللجنة من أجل تكثيف حوارها وتعاونها مع الدول القائمة بالإدارة خلال عام ٢٠٠٣.

٣٦ - واستطرد يقول، إنه، بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الثنائية، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة زيادة مشاركتها في المساعدات المقدمة إلى الأقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أن الحلقات الدراسية الإقليمية السنوية التي تنظم تحت رعاية اللجنة الخاصة وسيلة مفيدة لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال ومن ثم يتعيّن تشجيعها. كما ستواصل الرابطة حملتها من أجل التنفيذ الفوري لإعلان منح الاستقلال ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

٣٧ - تولت الرئاسة نائب الرئيس السيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين).

٣٨ - **السيدة مولا مولا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن حذف تيمور الشرقية من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وحصولها على الاستقلال تحت اسم تيمور - ليشتي يشكل علامة بارزة في جهود المنظمة باتجاه التنفيذ الكامل للإعلان. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. كما أن تنفيذ خطة التسوية في الصحراء الغربية لا تحرز تقدما ملموسا؛ وقد آن الأوان لتنظيم استفتاء هناك دون مزيد من الإبطاء.

٣٩ - وتابعت قائلة إن وفدها يؤيد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ويثني عليها في ضوء نجاح البعثة الزائرة إلى توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٢. كما أن التعاون الذي أبدته نيوزيلندا، الدولة القائمة بالإدارة، هو نموذج يحتذى. ويمكن لتوصيات البعثة الزائرة، في حال قبولها، أن تعجل بإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإن كان وفدها يشير بقلق بنفس الوقت إلى أن ثمة خلط بين صفوف سكان توكيلاو بشأن دور منظمة الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار وطبيعة الخيارات المطروحة أمام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. لذلك يتعين على إدارة الإعلام أن تكفل نشرا واسعا جدا للمعلومات المتعلقة بدور منظمة الأمم المتحدة وإنجازاتها.

٤٠ - وخلصت للقول، بأنه يمكن تسوية حالات إنهاء الاستعمار المتبقية بسرعة إذا أبدت الدول القائمة بالإدارة تعاونا. ومن المهم إنجاز هذا الهدف دون إبطاء كي يتسنى توجيه جميع الموارد للنضال من أجل الحد من الفقر المدقع والتخلف.

٤١ - **السيد أنجابا** (ناميبيا): قال، إنه حتى مع الاحتفال الرسمي بحصول تيمور - ليشتي على الاستقلال، فما زال يسود القلق العميق إزاء الاحتلال غير المشروع للصحراء الغربية، وهي البلد الأفريقي الوحيد الذي ما زال تحت الاحتلال الأجنبي ولسوء الحظ من قبل بلد أفريقي آخر. كما أن الأمل الوحيد لشعب الصحراء الغربية هو في أن تحرره منظمة الأمم المتحدة من القهر من خلال تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير الذي طال انتظاره. كما أن خطة التسوية التي أعاد مجلس الأمن تأكيدها في القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢) هي الإطار القانوني الوحيد والعملي للوصول إلى حل. مع ذلك، فإن تنظيم استفتاء حر وعادل قد أجهضته مناورات المماطلة من جانب الدولة القائمة بالاحتلال عن طريق طرح ما يسمى بالاتفاق الإطاري، الذي جرى رفضه الآن عن حق. ويتعين على الأمم المتحدة، التي استثمرت موارد طائلة وأحرزت تقدما ملموسا، أن تعيد العملية إلى الطريق الصحيح دون مزيد من الإبطاء. وأما ناميبيا وبوصفها بلدا خارجا من ربقة الاستعمار والفصل العنصري، فهي تؤكد من جديد تضامنها القوي مع شعب الصحراء الغربية في نضاله العادل وتأمل في أن ترحب بهذا البلد عما قريب كعضو كامل العضوية في جماعة الدول.

٤٢ - **السيد يحيى** (الجماهيرية العربية الليبية): رحب باستقلال تيمور - ليشتي، وقال إنه تطور أدت فيه إندونيسيا دورا محمودا. كما أثنى على تعاون نيوزيلندا مع اللجنة الخاصة، ولا سيما بدعوتها أعضاء من اللجنة لزيارة توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٢ والاستعداد الذي أبدته في العمل لمصلحة شعب توكيلاو.

٤٣ - وتابع قوله، إن وفده يدعو الدول الأخرى القائمة بالإدارة للامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تهيب بها أن تتعاون مع اللجنة الخاصة، مع تسهيل مشاركة ممثلي الأقاليم في مختلف الأنشطة المتصلة بإنهاء الاستعمار وصولا إلى تقرير المصير، وتقديم معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية عن سكان الأقاليم، وأن تكف عن نهب مواردهم الطبيعية وتخزين النفايات النووية في أراضيهم، وتمتنع عن إجراء التدريبات العسكرية في هذه الأقاليم أو استخدامها كقاعدة للعدوان على دول أخرى. ومما يدعو للتشجيع ما يُلاحظ بهذا الصدد من استعداد عدد من الدول القائمة بالإدارة لمواصلة الحوار غير الرسمي مع اللجنة الخاصة والاستجابة لتطلعات الشعوب الواقعة تحت إدارتها في الحصول على الحرية والاستقلال.

٤٤ - ثم أعرب عن الأسف لأن بعض الدول الاستعمارية ما زالت تتجاهل تطلعات الشعوب الواقعة تحت إدارتها. وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى قرار اللجنة الخاصة (A/AC.109/2003/22) المتعلق بالوضع في جزيرة فيكس، بورتوريكو، التي تستخدمها الولايات المتحدة منذ أكثر من ٦٠ عاما لإجراء مناورات عسكرية، مما يحرم السكان المدنيين من الوصول إلى أراضٍ تمثل نحو ربع مساحة الجزيرة. ويشير هذا القرار أيضا إلى أن الولايات المتحدة تواصل مناوراتها العسكرية هناك وأنها ما زالت تعتقل المئات من المتظاهرين المسالمين، ومنهم قادة سياسيون. ويذكر القرار أيضا أن هناك توافقا في الآراء بين السكان وفي صفوف حكومة بورتوريكو بشأن وجوب التوقف فورا عن إجراء المناورات العسكرية، وإعادة الأراضي المحتلة إلى سكان بورتوريكو وبشأن حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال.

٤٥ - وأعرب عن أمل الوفد الليبي في أن تمتثل جميع الدول القائمة بالإدارة دون إبطاء لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمساعدة الشعوب على ممارسة حقها في تقرير المصير وأن تمتنع عن عقد اتفاقات ثنائية لا تأخذ بالحسبان حقوق الشعوب المعنية.

٤٦ - وأوضح أن فيجي قدمت مشاركة قيِّمة في حل هذه المسألة من خلال عقد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في أيار/مايو ٢٠٠٢، التي أتاحت تبادل الآراء فيما يتعلق بمستقبل الشعوب الواقعة تحت الاحتلال. ويؤيد الوفد الليبي جميع التوصيات المقدمة في الحلقة، بما فيها تلك التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والخبراء، كما يطرح توصية إضافية بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية تتعلق بالوضع في البلدان والشعوب المستعمَرة مما سيمكن ممثلي الأقاليم المعنية من التوجّه إلى الجمعية العامة مباشرة فيما يتعلق بتطلعات شعوبهم إلى الحرية والاستقلال. وقد يكون من المناسب عقد هذه الدورة خلال المناقشة العامة للدورة الستين للجمعية العامة.

٤٧ - وخلص إلى التذكير برسالة الأمين العام إلى المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي أوضح فيها أنه لا مكان لبقايا الاستعمار في القرن الواحد والعشرين، وأعرب عن تأييده لجميع الجهود المبذولة من أجل إنهاء هذا الفصل من التاريخ مرة واحدة وإلى الأبد.

٤٨ - **السيد بتّونه** (المغرب): قال إنه يمكن للمرء أن يتساءل بحق لماذا لا تزال اللجنة بعد كل هذه السنين، تناقش ما يسمى بمسألة الصحراء الغربية، بعد أن قام سكان مقاطعات الجنوب المغربي المعنيين بهذه المسألة وبصورة سلمية وشفافة بانتخاب ممثليهم إلى البرلمان المغربي؛ ورغم ذلك ما زالت هذه المناقشة السوريالية متواصلة. بل لقد دعا مجلس الأمن نفسه في القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢) إلى إيجاد حل سياسي.

٤٩ - وتابع قائلا، إنه حينما اتخذ المغرب في عام ١٩٥٦ تدابير مشروعة لاستعادة سيادته الإقليمية عن طريق المطالبة بمقاطعاته الجنوبية، اعترضت الجزائر محتجة بمصالح استراتيجية دفاعية مجهولة لم يسمع بها أحد من قبل. وقد نجم عن هذا النزاع نتائج إنسانية فادحة، فاحتُجز لاجئون في مخيمات جزائرية على مدى ثلاثين عاما تقريبا حيث أجبروا على اتباع مبادئ معينة وحرموا من الحياة بكرامة، هم وأبناؤهم. إضافة إلى ذلك اعتقل نحو ١٣٠٠ سجين مغربي، لأطول فترة اعتقال في العالم، في معسكرات قائمة في الأراضي الجزائرية، يشرف عليها سجّانوهم من الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وفي انتهاك لأحكام القانون الإنساني الدولي وفقا لما يشير إليه القرار الأخير لمجلس الأمن. ويتعيّن إطلاق سراح جميع السجناء على الفور، دفعة واحدة وليس على دفعات، وكأنهم بيادق في لعبة سياسية، وينبغي للاجئين أن يستعيدوا حريتهم في التعبير والتنقل. ولقد استجاب المغرب لنداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل المساعدة على وضع تدابير لبناء الثقة، لكنه لم يحظّ بردّ.

٥٠ - وأكد على ضرورة تسوية الجوانب السياسية للنزاع بين المغرب والجزائر دون إبطاء، باعتبار أن هذا النزاع يضرّ بالتنمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي، ويهدد مستقبل منطقة تنطوي على إمكانات هائلة للاستثمار الوطني والأجنبي. و ينبغي الإشارة إلى أن مشروع التسوية السياسية المطروح في عام ٢٠٠٢ من جانب المبعوث الشخصي للأمين لعام - الاتفاق الإطاري بشأن مركز الصحراء الغربية - بالمواءمة بين حق المغرب في السيادة وبين تطلعات الشعب إلى الحكم الذاتي المحلي، يتيح للجزائر تطبيع علاقاتها مع المغرب والاستفادة من حرية انتقال الأشخاص والبضائع بين ساحل البحر المتوسط والصحراء الغربية وساحل المحيط الأطلسي. لكن الجزائر وجبهة البوليساريو رفضتا الدخول في مفاوضات بشأن الاتفاق الإطاري، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن في القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١)، واقترحتا تجزئة الإقليم، في تجاهل تام لحق الشعب في تقرير المصير.

٥١ - واستطرد قائلا، إنه ينبغي مع ذلك التطلع الآن إلى المستقبل، موضحا أن مجلس الأمن يتيح فرصة جديدة باقتراح المزيد من الوساطة السياسية من جانب المبعوث الشخصي للأمين العام. وليس من الضروري الاتفاق مسبقا بشأن المسائل المتنازع عليها، كما يصرّ على ذلك الطرفان الآخران، والغرض من المفاوضات بالضبط هو توضيح هذه المسائل. ويأمل المغرب أن يغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة سعيا نحو التقارب. وقد يكمن الحل في تفويض سلطات واسعة لمؤسسات إقليمية متفق عليها، وهو نهج حديث ثبت نجاحه في أماكن أخرى؛ كما أن المغرب مستعد لمناقشته بحسن نية. آملا أن تحذو الجزائر حذوه.

٥٢ - **السيد كوك** (سنغافورة): قال إنه، خلال السنوات الأولى من عمرها كدولة، فقد تعلمت سنغافورة إلى حد كبير للغاية من التدريب الذي قدمته البلدان الأخرى وغيرها من المنظمات الدولية. ويتعيّن على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهو يحثّ اللجنة الخاصة على زيادة تعزيز جهودها في هذا المجال.

٥٣ - وتابع قائلا، إن وزارة خارجية سنغافورة أنشأت، في عام ١٩٩٢ برنامج سنغافورة للتعاون،بغية تبادل المعرفة في مجالات شتى، مثل تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والنقل، والإدارة والإنتاجية، والإدارة العامة والقانون. كما تقدم سنغافورة منذ عام ١٩٩٥ منحا دراسية لطلاب من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عدد من هذه المجالات. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ استفاد أكثر من مائتي مشارك من مختلف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من التدريب المقدم في هذه المجالات.

٥٤ - **السيد ألفا زراندورو** (بنن): قال إنه يتعين على الدول القائمة بالإدارة أن تزيد تعاونها مع الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لضمان الشروط الضرورية لممارسة حق تقرير المصير. ويتعين على المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة العمل على كفالة مستويات معيشية أفضل لشعوب الأقاليم.

٥٥ - وبشأن مسألة الصحراء الغربية، أعرب عن ارتياح وفده لأن وقف إطلاق النار أصبح نافذا منذ عام ١٩٩١ ولأن الأطراف المعنية أعربت عن استعدادها لمواصلة الالتزام به لأطول فترة ممكنة. كما يتعين على الجهود المبذولة لتسوية الأزمة أن تستند إلى إرادة سياسية حازمة بغية خدمة المصالح المثلى للمنطقة كلها وشعوبها. ولقد آن الأوان للمجتمع الدولي، بعد أكثر من عقدين، أن يبذل كل ما في وسعه لدفع الأطراف إلى التقارب بحيث تتوصل إلى اتفاق.

٥٦ - **السيد حجاج** (مصر): قال إن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، جاءت لتمثل خطوة باتجاه إنهاء الاستعمار كما أتاحت للجنة الخاصة التأكد من آراء شعوب الجزر الصغيرة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٧ - وواصل قائلا، إنه فيما يتعلق بالالتزام الوارد في إعلان الألفية فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير، فإن وفده يتوقع من الدول القائمة بالإدارة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تظهر روحا من المرونة والواقعية السياسية لتمكين اللجنة من مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الوصول إلى الحكم الذاتي. وأعرب بهذا الصدد، عن ترحيبه بمشاركة وفدي نيوزيلندا وفرنسا في أعمال اللجنة الخاصة، وكذلك بالمناقشات غير الرسمية التي تجريها اللجنة الخاصة مع وفدي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ودعا الدول القائمة بالإدارة إلى أن تحذو حذو نيوزيلندا بالنسبة إلى توكيلاو وأن تتعاون مع اللجنة الخاصة في إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتمكينها من الإحاطة مباشرة بتطلعات سكان هذه الأقاليم. كما حث الدول القائمة بالإدارة على مواصلة تقديم المعلومات السياسية والاقتصادية والدستورية المتعلقة بالأقاليم إلى اللجنة الخاصة، وعلى احترام الحقوق المشروعة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السيادة على مواردها الطبيعية مع الامتناع عن أي شكل من أشكال النشاط العسكري التي قد تلحق الضرر بمصالح سكان هذه الأقاليم ورفاههم.

٥٨ - وتابع قوله، إن تيمور - ليشتي أصبحت منذ بضعة أيام عضوا في منظمة الأمم المتحدة. وأثنى على حكومة إندونيسيا لتعاونها الذي يسّر تحقيق هذه النتيجة، ابتداء من قرارها بتنظيم استفتاء في آب/أغسطس ١٩٩٩، وتصميمها على إقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع سلطات تيمور - ليشتي المنتخبة بشكل ديمقراطي.

٥٩ - وأوضح أن منظمة الأمم المتحدة لا تزال تواصل جهودها لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، معربا عن الأمل في أن تستمر هذه الجهود إلى أن يتم الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة. كما أن وفده يتطلع قدما إلى الدور الذي ستؤديه منظمة الأمم المتحدة، وبالذات بعد اختتام مناقشات اللجنة الخاصة وعلى ضوء قرار مجلس الأمن الأخير. ويأمل أن يواصل كلا الطرفين التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، ومع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بغية التغلب على جميع المصاعب وتسوية النزاع بطريقة مُرضية.

٦٠ - ثم أعرب عن اعتزاز بلاده بالدور القيادي الذي اضطلعت به في العقود السابقة لتأييد البلدان العربية والأفريقية الأخرى في كفاحها ضد الاستعمار وهي مصممة على مواصلة هذه الجهود لتمكين منظمة الأمم المتحدة من

الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالأقاليم المتبقية، إلى أن تتمكن الأمم المتحدة من التصريح بأن أهداف الإعلان قد تم تحقيقها.

٦١ - **السيد بعلي** (الجزائر): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه لم يتمكن من مقاومة الرغبة في الرد على أخيه المرموق من المغرب لأنه يريد توضيح ما قاله سابقا، وتذكيره أيضا ببعض الحقائق. لقد وصف ممثل المغرب مناقشة اللجنة بأنها ''سوريالية''؛ مع ذلك فقد كانت هذه المناقشة حتى اللحظة التي تحدث فيها ممثل المغرب جدية للغاية وذات مستوى رفيع. لكن مما يؤسف له أن بيانه هو الذي أضفى عليها صبغة السوريالية هذه، وهذا ما يجعل الوفد الجزائري يعرب عن أسفه. موضحا، إن البيان المغربي هو في الحقيقة سوريالي من البداية حتى النهاية.

٦٢ - وأوضح أن ممثل المغرب لا يدرك أن مسألة الصحراء الغربية بالنسبة للمجتمع الدولي هي مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار؛ وهذا الإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفق ما بيّنه المستشار القانوني للّجنة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومن الواضح أنه لا يدرك أنه لو لم يكن المغرب يحتل الصحراء الغربية حاليا، لما كانت هذه المسألة موضع مناقشة، لا في اللجنة ولا في مجلس الأمن. كما أن اللاجئين الصحراويين يفضلون منذ ٢٥ عاما العيش في مخيمات بدل العيش على أرضهم في ظل الاحتلال الأجنبي.

٦٣ - وواصل قائلا إن ممثل المغرب نسي على ما يبدو أن السلطات المغربية رفضت لسنوات عديدة مناقشة مصير سجناء الحرب الذين أسرتهم جبهة البوليساريو، لأنها لم تكن تريد الإقرار بوجود مسألة الصحراء الغربية. وهو يذكّر ممثل المغرب بالحقيقة المعروفة جيدا بأنه، حينما بدأ جيمس بيكر مهمته في عام ١٩٩٧، تمكن من خلال المفاوضات من إطلاق سراح المئات من السجناء المغاربة، لكن المغرب رفضت استقبالهم. وبعد بذل المزيد من الجهد والوقت، تمّ اقناع السلطات المغربية بطلب إطلاق سراحهم. وتواصل جبهة البوليساريو إطلاق سراح السجناء ضمن إطار هذا الاتفاق. إضافة إلى ذلك، يتعين أن يستمر إطلاق سراح السجناء حينما تبدأ الفترة الانتقالية المقررة في خطة التسوية. في كل الأحوال، فإن جبهة البوليساريو لم تكفّ عن مواصلة الإفراج الطوعي عن السجناء المسنين والمرضى وسوف تواصل القيام بذلك

٦٤ - واستطرد قائلا، إن ممثل المغرب لا يدرك حتما أن شعب الصحراء الغربية لا يريد بكل بساطة العيش تحت الاحتلال الأجنبي، وأنه لا يبحث عن حكم ذاتي خادع بل بالأحرى عن الحق في أن يختار بحرية مستقبله الخاص به مثل جميع شعوب العالم الأخرى، تماما كما فعل مؤخرا شعب تيمور - ليشتي. لهذا السبب فإن الخطط الأكثر تعقيدا التي يمكن أن يضعها قادة المغرب لجذب شعب الصحراء الغربية سينتهي بها المطاف إلى أن تقبع بغير استخدام ضمن محفوظات المملكة.

٦٥ - وأشار إلى أن السلطات العليا في المغرب ظلت طيلة شهور تكرر أن مجلس الأمن سيضع مشروع اتفاق إطاري يؤيده المجتمع الدولي، لكن حينما أصدر مجلس الأمن القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، استفاقت السلطات المغربية على حقيقة أن المجلس قد دفن تلك الفكرة في مقبرة أوهام المملكة. فالمشروع لم يحصل لا على تأييد مجلس الأمن ولا الجمعية العامة، مع أن ممثل المغرب كان يحاول استقطاب تأييد الذين كانوا غير مقتنعين بعدالة الحق في التمتع بالحكم الذاتي.

٦٦ - وشدد على أنه لا يوجد نزاع بين الجزائر والمغرب وعلى أن الجزائر تريد إقامة أفضل العلاقات مع المغرب، على أن الجزائر تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير بدافع الإحساس بالواجب وعن اقتناع، وطالما فعلت ذلك؛ إذ أيدت الجزائر على مدار سنوات حركات التحرير الوطني

في أفريقيا وفي أنحاء العالم، وهي تحتضن هذه الحركات إلى حد أُطلقت عليها صفة ''قبلة الثوار''. ولقد أيدت الجزائر الصحراء الغربية وكذلك تيمور - ليشتي لأنها مقتنعة بأن الحق في تقرير المصير هو حق مقدس ويتعيّن أن يستفيد منه الجميع. وأخيرا أكد لممثل المغرب أن التعليقات التي أبداها لم تصدر من قريب أو بعيد عن أي سخرية ولا تهدف إلى إثارة أي جدال.

٦٧ - **السيد بنّونه** (المغرب): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فأعرب عن الأسف لأن زميله وصديقه من الجزائر لم يتمكن من مقاومة الرغبة في الرد، فرغم أنه لا يقاوم غالبا مثل هذه الرغبات، لكن كان بإمكانه أن يقاوم هذه الرغبة بصورة خاصة. وأنه فعل ذلك لكان أعفى اللجنة من متابعة المشهد الذي يجري الآن.

٦٨ - وتابع قائلا، إن ممثل الجزائر ادّعى أن بلاده لا تُضمر أي عداء تجاه المغرب وأن لا نزاع بينهما؛ وكما يقول المثل، ''مع مثل هؤلاء الأصدقاء، لا حاجة للأعداء''. لقد أصبحت الصحراء الغربية الشغل الشاغل للدبلوماسية الجزائرية في اللجنة وفي جميع المحافل الدولية. وكان أن وُصف المغرب بأنه ''الدولة المحتلة''، و''الدولة المستعمِرة''، ومع ذلك تواصل الجزائر الادّعاء أن لا خلاف لها مع المغرب. ولكنه يصعب عليه تأييد ممثل الجزائر حول هذه النقطة، فهناك بالفعل مشكلة. لأن المغرب يقيّم بواقعية، الماضي والحاضر والمستقبل وفيما يتصل بهذه المسألة أيضا، فهو على استعداد لأن يمد يد الصداقة بغية إيجاد حل لها. ولو لم تكن هناك مشكلة لما كان من الضروري استغراق وقت اللجنة في المناقشة الحالية؛ ولما احتاج ممثل الجزائر أن يحاول استمالة أعضاء مجلس الأمن طيلة الشهر الذي سبق انعقاد المجلس. إن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تعبر إطلاقا عن غياب مشكلة بين بلدين.

٦٩ - ثم أوضح أن المشكلة قائمة ولكن توجد أيضا النهج الكفيلة بحلها؛ وقد اقترح من يجمعون بين الحكمة والواقعية طرقا ممكنة لحلها. بيد أنه لا سبيل لحلها باللجوء إلى الشعارات الأيديولوجية للستينات، بل بفضل اليد الممدودة من جانب المغرب في سياق تكامل المغرب العربي في المستقبل. وفي ضوء هذا المستقبل، لن يكون هناك ''صحراء غربية'' ولا حتى بلدان منفصلة، بل ببساطة منطقة تدعى ''منطقة المغرب'' بحيث تتعاون مع أوروبا. التي تواصل تطورها، بينما يسعى المغرب والجزائر للتغلب على مسائل ثانوية. ولن يسير التاريخ إلى الأمام بالاختباء خلف دعاوى صغيرة.

٧٠ - واختتم قائلا، أنه حين يثير المغرب مسألة السجناء فإن رد الفعل الجزائري يقتصر على الإشارة إلى الفترة الانتقالية المقررة في خطة التسوية، فضلا عن أن اتفاق وقف إطلاق النار دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٠، وتدّعي الجزائر أن المغرب لا يريد استقبال سجنائه. ولكن على العكس من ذلك يرى المغرب أن المصير الذي يلقاه هؤلاء السجناء بالذات على الأراضي الجزائرية أمر لا إنساني ومهين، وهو يعتقد أن الجزائر تتحمل قسطا من المسؤولية في الوضع الحالي لأنها طرف في الاتفاقيات الإنسانية للصليب الأحمر. ولا يمكن لممثل الجزائر أن يتهرب من هذه المسؤولية. ثم أعرب ممثل المغرب عن أسفه لما صدر عنه من أقوال، لأنه لو لم يمارس ممثل الجزائر حقه في الرد، لما اضطر من جانبه إلى الرد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.